الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

المرأة العراقية وأختها في مناطق أخرى من العالم!

كاظم حبيب

كلما تركنا العراق ويممنا وجهنا شطر الدول المتحضرة لشعرنا بمدى البؤس والفاقة والحرمان وفقدان الحقوق الذي تعيش فيه المرأة العراقية، وهي جزء واقعي من أوضاع المرأة العربية والمرأة المسلمة بشكل عام، فهي فاقدة للحقوق بشكل استثنائي، رغم كفاحها الطويل من أجل هذه الحقوق. وما حصلت عليه في فترات معينة، كما حصل لها في قانون الأحوال الشخصية الذي صدر في عهد حكومة عبد الكريم قاسم صودر في الفترات اللاحقة وأعدم القانون كما أعدم رئيس الحكومة الذي أصدر القانون. وهي فاجعة مزدوجة لا تزال المرأة تعاني منها.

ولم تستفد المرأة حتى الآن كثيراً من النسبة التي خصصت لها في مجلس النواب والبالغة ٢٥٪ في إيصال نسوة يدافعن بحق عن حقوق المرأة كاملة غير منقوصة وعن مساواتها بالرجل، فهن قليلات حقاً. هناك قلة قليلة، سواء أكن في المجلس أم خارجه، يناضلن بعناد وجرأة استثنائية من أجل حقوق المرأة، إضافة إلى جمهرة من الرجال الواعين لمكانة ودور ومهمات المرأة في المجتمع العراقي الراهن، رجال تحرروا من رق الذكورية وأدركوا أن حريتهم من حرية المرأة والعكس صحيح أيضاً. في بلد شقيق هو السودان تقدم امرأة سودانية صحفية مثقفة إلى المحاكمة بتهمة ارتدائها ملابس غير محتشمة، هي الزميلة لبنى الحسيني، فماذا كانت ترتدي؟ كانت ترتدي البنطلون العادي، ولكن المرض النفسي والعقلي المصاب به جمهرة الشرطة وجمهرة من رجال القانون قرر الحكم على عشر نساء قبلها بتهمة عدم الحشمة لنفس السبب، وهي ها هي تواجه حكامها وقضاتها لأنها ترتدي البنطلون. أي نظام يعيش به السودانيون وأي قضاة أولئك الذين يجلدون المرأة أربعين جلدة لأنها ترتدي البنطلون الذي يثير غرائزهم الحيوانية والمريضة. ولنا من أشباه الرجال هؤلاء كثرة كثيرة في العالمين العربي والإسلامي.

حققت المرأة الأوروبية والأمريكية، وعموما المرأة الغربية كامل حقوقها نظرياً، رغم أن التطبيق العملي لا يزال يعاني من تمييز نسبي، سواء أكان في الأجور أم في احتلال المواقع القيادية أم تحمل غضب الرجال المزري أحياناً حين يمارسون العنف ضد المرأة. وهي ظواهر سلبية من بقايا العهود المنصرمة يناضل المجتمع، نساءً ورجالاً، من أجل إزالتها والكشف عنها بجرأة ومسؤولية لمكافحتها علناً. وحين تقارب مع حقوق المرأة في العراق فسنجد البون شاسعاً كبعد الأرض عن السماء! ففي العراق لا يزال المجتمع يتمتع بذكورية مضخمة مرضية، بفحولة منفوخة ومزرية، بامتهان غير مشروع للمرأة وكرامتها وحقوقها، سواء في طريقة تعامل أكثرية الرجال معها أم في حرمانها من ممارسة حقوقها وتلك القوانين الموروثة التي لا تزال تغطي كل تلك التجاوزات على المرأة وتساهم في إعادة إنتاج واستمرار هذه الظواهر.

نحن بحاجة إلى تحالف سياسي متين من جانب كل القوى الديمقراطية والعلمانية واللبرالية على صعيد العراق كله، ونحن بحاجة لأن تشكل المرأة جزءاً أساسياً فاعلاً فيه وتشكل مهمات استرداد حقوقها المشروعة والمغيبة والمصادرة ومساواتها بالرجل جزءاً عضوياً من مهمات نضال مثل هذا التحالف السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي المنشود.

كلنا يدرك تماماً بأن المرأة حين تشارك في حوارات القوى الديمقراطية العراقية، فأنها قادرة على الإسهام في تسريع نهج التفكير بالتعاون والتنسيق لخوض الانتخابات القادمة. فلغتها أخرى غير لغة الذكور، وقدرتها على الاعتراف بالآخر والتسامح أكبر بكثير من قدرة الذكور، ورغبتها في التعاون أوسع بكثير من قدرة الذكور وفرديتهم بشكل عام.

وحين تشارك المرأة في أي مجتمع بدورها الفعال، فإنها قادرة على تحسين أجواء الحوار وتسهم في تقريب وجهات النظر والوصول إلى نتائج إيجابية، إنها العنصر الذي يخفف من سعي الرجال للهيمنة أو فرض الرأي الواحد على الجميع.

إنها عنصر وئام في الغالب الأعم وليست عنصر خصام، ويتمنى الإنسان أن تلعب المرأة دورها في المجتمع العراقي لتساهم بالتغيير المنشود صوب المجتمع المدني الديمقراطي الاتحادي، صوب الدولة الاتحادية التي تلعب المرأة دوراً بارزاً ومهماً فيها.

اقتصاد السوق وإمكانات التطبيق في الاقتصاد العراقي

د. عبد الأمير رحيمة العبود

أولاً: السمات الرئيسية لاقتصاد السوق او الاقتصاد الحر

ويسمى أحياناً باقتصاد الدول الرأسمالية الحرة، وما يميز هذا النظام هو الحرية الاقتصادية التي تعني ابتعاد الدولة عن تنظيم الحياة الاقتصادية، وانحسار دورها على القيام بنشاطات الأمن الداخلي والدفاع عن البلد، والقيام بنشاطات السياسة الخارجية، وتوفير بعض الخدمات الضرورية للسكان، كتوفير الطاقة والمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم الأساسي، وان ينفرد القطاع الخاص بمزاولة النشاطات الاقتصادية سواء عن طريق الشركات او الأفراد، وان تكون السوق هي المحدد لفعالية وربحية النشاطات الاقتصادية بتأثير تيارات العرض والطلب داخل السوق، دون تدخل الدولة لحمياتها وتنظيم نشاطاتها، توخيا لتحقيق المنافسة المتكافئة بين المؤسسات الاقتصادية داخل السوق.

وتنفيذا لهذا التوجه، أصبحت المنظمات الدولية وبخاصة منظمة صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة الدولية، تشترط للحصول على عضويتها، والاستفادة من نشاطاتها، ان تلتزم الدولة بعدم تطبيق القيود على حركة انتقال السلع ورؤوس الأموال فيما بينها وبين الدول الأخرى، مثل إجراءات الدعم، وإجراءات حماية الاقتصاد الوطني التي تشمل الرسوم الجمركية وإجراءات منع الاستيراد وحصص الاستيراد في سبيل توفير المنافسة المتكافئة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات الدول الأخرى.

ومن الدول التي تطبق هذا النظام حاليا كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، واليابان، وكندا واستراليا.

ثانيا: تطبيقات اقتصاد السوق على الاقتصاد العراقي:

تتجه الكثير من دول العالم نحو تطبيق اقتصاد السوق وفق الصيغ التي تأخذ بها الدول المتطورة بعد فشل الأنظمة الاشتراكية، والمصاعب الكثيرة التي تعاني منها الدول النامية من جراء تطبيق إجراءات الحماية وتدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية.

ومن هنا يثار السؤال: هل ينبغي تطبيق نهج اقتصاد السوق وفق الصيغ التي تطبقها الدول المتطورة عندنا في العراق، في الوقت الحاضر؟

في سبيل الإجابة عن هذا السؤال لا بد في البداية من الإشارة الى واقع الاقتصاد العراقي حاليا. ذلك لان الاقتصاد العراقي يعاني في الوقت الحاضر من مشاكل مستعصية، ولان قطاعاته المنتجة شبه معطلة، فالقطاع الزراعي الذي يعتبر المصدر الرئيسي لتوفير الأغذية للسكان، والمواد الأولية ذات الأصل الزراعي للصناعة، والذي يعتاش على موارده أكثر من ثلث السكان، أصبحت أراضيه الصالحة للزراعة تتناقص بشكل سريع بسبب مشاكل شحة المياه، والتملح، والتصحر، والفلاح العراقي أصبح في الغالب عاجزا عن مواجهة هذه المشاكل بإمكاناته المالية والتكنولوجية الشحيحة، فضلا عما يعانيه من ارتفاع كلف عناصر الإنتاج في السوق المحلية. ولهذا أصبح الفلاح العراقي عاجزا عن منافسة السلع الزراعية المستوردة بعد ان قامت الدولة، في النظام الجديد بتخفيض الرسوم الجمركية او إلغائها، وكذلك إلغاء القيود الكمية على الاستيراد، وبعد ان أصبحت مستويات الدعم التي تقدمها الدولة للإنتاج الزراعي غير مجدية.

لذلك وإزاء هذه المنافسة الشديدة للسلع الزراعية المستوردة تدهور الإنتاج الزراعي واضطر الكثير من الفلاحين للعزوف عن الإنتاج الزراعي والهجرة الى المدن او العمل في المؤسسات الحكومية او غيرها من مجالات العمل غير الزراعي.

اما القطاع الصناعي فهو ليس أفضل حالا، اذ ان اغلب المؤسسات الصناعية اما متوقفة عن العمل كليا، او ان تعمل بظروف صعبة للغاية نتيجة تقادم أجهزتها التكنولوجية ولارتفاع تكاليف إنتاجها، وبسبب هذه المصاعب الإنتاجية أصبحت هي الأخرى عاجزة عن منافسة السلع الصناعية المستوردة التي تحصى بمزايا النوعية الجيدة وانخفاض تكاليف الإنتاج.

يضاف الى هذه الحالة المزرية للقطاعات الإنتاجية معاناة البلد كما هو معروف من تفاقم البطالة، حتى أصبح عدد البطالين يتجاوز ٣٠٪ من السكان الراغبين في العمل، بينما تتجاوز البطالة المقنعة ٥٠٪ من العاملين فعلا. ولا شك فإن ازدياد نسب البطالة هو انعكاس لتردي حالة المؤسسات الإنتاجية لان الإنتاج هو المصدر الرئيسي لتشغيل القوى العاملة.

من هنا يبدو واضحا بأن تطبيق أسلوب اقتصاد السوق وفقا للنموذج الذي تطبقه الدول المتطورة، الذي يعني إلغاء إجراءات الحماية والدعم وفتح الأسواق على مصارعها إزاء السلع المستوردة سوف يفضي الى منافسة الإنتاج الوطني والقضاء عليه.

لا غبار حول تحقيق المزايا والفوائد من تطبيق إجراءات اقتصاد السوق في الدول المتطورة التي تتوفر في اقتصاداتها الإمكانات المادية والتكنولوجية ومزايا الإنتاج الكبير، ففي هذه الدول تنتفي الحاجة الى تدخل الدولة لحماية الإنتاج الوطني، وان تضحي الدولة بأموالها لإسعاف المؤسسات الضعيفة، لان الأفضل عندها ان تترك المؤسسات الضعيفة الساحة لمن هي أفضل منها، وان تذهب الى مجالات اقتصادية أخرى تستطيع فيها ان تحقق المزايا التي تساعدها على الوقوف بوجه منافسة الآخرين، لكن الامر هنا لا يتعلق باقتصاد متطور بل ببلد نام هو العراق الذي تعرض طيلة العقود الثلاثة الماضية لثلاث حروب خاسرة، ونظام لم يهتم بالإنتاج والمنتجين والمستهلكين، وحشد كل طاقات البلد لتوجهاته السياسية والعسكرية الهوجاء ونزوات حكامه. وكان من ضحايا ذلك النظام اغلب مرافق الإنتاج التي تعرضت للإهمال والتدمير.

وأن الفترة بعد تغيير ذلك النظام عام ٢٠٠٣ لم تتمخض عن تحسن ملموس في عملية الإنتاج بسبب غياب الأمن وتفشي الإرهاب وتعثر عملية التنمية الاقتصادية، بل ان وضع الإنتاجين الزراعي والصناعي ازداد سوءا بسبب إلغاء الجزاءات الحماية وتقليص إجراءات الدعم وفتح الأسواق على مصارعها أمام السلع المستوردة التي راحت تنافس الإنتاج الوطني وتقضي عليه كما اشرنا.

وإزاء هذه المصاعب التي يعاني منها الإنتاج الوطني العراقي لا بديل أمامنا في الوقت الحاضر غير العودة الى تطبيق إجراءات الحماية الاقتصادية المتمثلة بزيادة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة وغيرها من إجراءات الحماية إزاء السلع المنافسة للمنتجات الوطنية الزراعية والصناعية والأخذ بتطبيق إجراءات الدعم الاقتصادي المختلفة.

ومن الأمور التي تثار للنقاش بشأن تطبيق إجراءات الحماية والدعم موقف المنظمات الدولية وبصورة خاصة صندوق النقد الدولي الذي راح يطالب الحكومة العراقية في السنوات الأخيرة بإلغاء إجراءات الدعم وبخاصة دعم المستهلكين عن طريق توزيع مواد البطاقة التموينية كشرط لموافقته على قيام أعضائه من الدائنين للعراق بتخفيض ديونهم بنسب تصل الى ٨٠٪.

لا يوجد من لا يقر بأهمية تخفيض الديون على العراق التي بلغت في حينها ١٢٠ مليار دولار كما هو معروف، لكن مثل هذا الموضوع وغيره من إجراءات الحماية والدعم هو، كما نعتقد، كان ولا يزال قابلاً للتفاوض مع إدارة صندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات الدولية، وقد اقترن هذا التفاوض بالتفهم لظروف العراق الاقتصادية الحالية، بدليل ان إدارة صندوق النقد الدولي قد تفهمت، في الأونة الأخيرة، ضرورة توزيع المواد الغذائية الضرورية المدعومة من قبل الدولة والمشمولة بالبطاقة التموينية على أصحاب الدخول المنخفضة من المواطنين، وحجبها عن أصحاب الدخول المرتفعة ممن تزيد مدخولاتهم الشهرية على مليون وثلاثمائة الف دينار عراقي.

الخلاصة والاستنتاجات

اتضح مما سبق بأن ظروف العراق الاقتصادية الحرجة في الوقت الحاضر، وما اتسمت به من تدهور الإنتاج العراقي وتعثر عملية التنمية تقتضي قيام الدولة بتطبيق إجراءات الحماية الاقتصادية والدعم، وقيامها في التدخل لتنظيم الحياة الاقتصادية، وبخاصة توسيع دورها في الخارج.

٤- قيام الدولة بزيادة الدعم المالي والعيني للمنتجين الزراعيين والصناعيين بخاصة تقديم القروض الميسرة للفلاحين والصناعيين، وكذلك تقديم مختلف أساليب الدعم العيني للفلاحين بكميات مجزية ونوعيات جيدة، كالأسمدة والبذور المحسنة ومواد الوقاية من الأوبئة والمعدات الزراعية، ومعدات الرش والتنقيط وغيرها من المواد المستوردة المدعومة الضرورية لعمليات الإنتاج وكذلك شراء الحبوب من الفلاحين بأسعار مجزية، والجدير بالذكر هو ان العراق يقوم بتطبيق هذا الإجراء منذ أمد طويل، لكن الذي نقصده من وراء الإشارة اليه هو ضرورة التوسع في تنفيذه والحرص على تطويره وتكيفه وفقا لمتطلبات العمليات الإنتاجية.

٥- ولعل الجانب الأكثر أهمية في تحقيق النهوض والتطور الاقتصادي السريع هو توسع دور الدولة في اعداد خطط التنمية الاقتصادية القصيرة الأمد والطويلة الأمد والحرص على تنفيذ بنودها، ذلك لان أعداد الخطط الاقتصادية وتنفيذها هي الوسيلة الأكثر فعالية في تطوير المؤسسات الاقتصادية القائمة ومعالجة مشاكلها وتزويدها بالتكنولوجيا الحديثة، وكذلك إقامة المشاريع الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدمية الحديثة، ذات الأثر الكبير في تحقيق النمو والنهوض الاقتصادي والاجتماعي، نظرا لضعف إمكانات القطاع الوطني الخاص في إقامة مثل هذه المشاريع في المرحلة الراهنة.

٦- ومن الجوانب ذات الأثر الكبير والسريع في تحقيق النهضة الاقتصادية وتطوير القطاع الخاص في آن واحد هو قيام الدولة بإنشاء المشاريع الاقتصادية، ثم المبادرة الى بيعها على القطاع الخاص، بخاصة بيعها الى العاملين في هذه المشاريع بعد اكتمال إنشائها ونجاحها في الإنتاج، ويعرف التاريخ الاقتصادي دور هذا النموذج في التنمية في تطور الاقتصاد الياباني، ومن أمثلة ذلك قيام الدولة بإنشاء المشاريع الزراعية النموذجية بالقرب من المدن، والتي تقوم على أساس التكامل الزراعي الصناعي، والاعتماد على الأساليب التكنولوجية الحديثة، كاستعمال المعدات الزراعية الحديثة، وأساليب الري بالرش والتنقيط وغيرها من الأساليب العلمية الزراعية، واستغلال أراضي المشروع في زراعة الأعلاف والفواكه والخضراوات والمحاصيل، الى جانب القيام بتربية الأغنام والأبقار والدواجن، ثم القيام بتصنيع منتجات المشروع عن طريق إقامة مشاريع صناعية صغيرة داخل المشروع لإنتاج البيض واللحوم والألبان وتعليب المنتجات الزراعية.

ولا يخفى دور مثل هذه المشاريع الإنتاجية في تجهيز المدن بالمنتجات الزراعية ذات النوعيات الجيدة، وكذلك تشغيل عدد غير قليل من العمال المهرة وخريجي كليات الزراعة والبيطرة، كما ان المبادرة الى بيعها فيما بعد الى العاملين في المشروع او الى الشركات المساهمة او المحدودة، سوف يساهم في توسيع دور القطاع الخاص وتعزيز موقعه في القطاع الزراعي. فضلا عن دورها في انجاز عملية الإرشاد الزراعي للفلاحين في المناطق المحيطة والقريبة من موقع هذه المشاريع.

٧- ولغرض تحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية السريعة، ومعالجة مشاكل الاقتصاد الوطني المتعددة، وفي سبيل استغلال الموارد الاقتصادية المعطلة بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة ومزايا الإنتاج الكبير، لا يمكن الاستغناء عن الاستثمارات الأجنبية، بالنظر لما يمتلكه الاستثمار الأجنبي من إمكانات مالية وتكنولوجية وتسويقية هائلة يعجز الاقتصاد العراقي بقطاعيه الحكومي والخاص عن توفيرها.

وتبدو أهمية الاستثمارات الأجنبية واسعة بالنسبة لقضايا الاستثمار في حقول استخراج النفط والصناعات النفطية والبتروكيماوية. والمعروف ان العراق يمتلك احتياطيات هائلة من النفط الخام، وان ما ينتجه العراق حاليا من النفط الخام لا يغطي الا نسبة متواضعة من حصته في منظمة الأوبك، بينما تقوم الدول الأخرى الأعضاء في هذه المنظمة بتصدير ما يتبقى من حصته، بمعنى ان العراق يفقد في الوقت الحاضر فرصة استغلال احتياطياته النفطية على الوجه الأكمل بسبب عجزه عن زيادة الإنتاج، في الوقت الذي هو فيه بأمس الحاجة لزيادة عوائده من الصادرات النفطية لمعالجة مشاكله الاقتصادية والاجتماعية، في وقت لم تكن الصورة في الاقتصاد العالمي واضحة عن مستقبل أسعار النفط في السوق العالمية في الأمد المنظور، وهل سوف تنهار أسعار النفط بتأثير ازدياد اعتماد دول العالم على مصادر الطاقة البديلة التي تتحدث عنها وسائل الإعلام يوميا، ام انها سوف تحافظ على الاستقرار او الارتفاع، لا يعلم احد، لكن الامر لا يزال خاضعا لجميع التكهنات.

لا جدال حول أهمية وأفضلية الاعتماد على شركاتنا النفطية في عمليات الاستخراج والتصدير، لكن المسألة المطروحة النقاش هي: هل شركاتنا النفطية بإمكاناتها التكنولوجية الحالية ودور الدولة في توسيع عملياتها الإنتاجية قادرة في الوقت الحاضر على زيادة الإنتاج وفقا لحصة العراق من التصدير وما تقتضيه حاجة العراق الى الموارد النفطية؟

الجواب بالتأكيد هو النفي، وان ما حصل من تلكؤ في الإنتاج خلال السنوات الست الماضية يؤكد هذه الحقيقة، وهو ما يؤكد الحاجة الى الاستثمارات الأجنبية في مجالات استخراج النفط وتصنيعه.

لا يعني ذلك بطبيعة الحال التفريط بمصلحة البلد لصالح الشركات النفطية الأجنبية فهنا من الممكن صياغة عقود الاستثمار وفق ما يضمن مصلحة البلد، لكن التلكؤ في الإفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي بخاصة بالنسبة لعقود الخدمة سوف يعني فقدان الفرصة في استغلال عنصر الزمن للاستفادة من هذا الجانب المهم، وقد تفيدنا الإشارة الى ما يقوم به الاستثمار الأجنبي من دور في تحقيق الازدهار الاقتصادي في كل من الصين والهند وغيرهما من دول العالم في المرحلة الراهنة، التي أصبح فيها الاستثمار الأجنبي شريكاً لا غنى عنه في اغلب القطاعات الاقتصادية في تلك الدول، الى جانب دوره في النهوض الاقتصادي والاجتماعي لأغلب دول العالم.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com